مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة
اسم الكاتب: أ.م.د. مفيد ذنون يونس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3350
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠١ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[٢٤٣-٢٦٥]

تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة

الدكتور مفيد ذنون يونس
أستاذ مساعد
عميد كلية العلوم السياسية
mufeedthanoon@yahoo.com

المستخلص

هذا البحث يحاول استقصاء تأثير الفساد على تخصيص الإنفاق العام، وعلى الإيرادات العامة للحكومة، وعلى نوعية الخدمات الحكومية. وذلك بالتطبيق على مجموعة دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى التي توافرت عنها المعلومات المطلوبة للتحليل. وباستخدام طريقة البيانات التجميعية للسلسلة الزمنية والمقطع العرضي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. لقد تم إبراز نوعين من التأثيرات التي يحدثها الفساد في الإنفاق الحكومي. الأول: هو "تأثير الكمية" وهو كمية الإنفاق المخصص فعليا لكل وظيفة اقتصادية عامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يقيس تأثير الفساد على مخصصات كل نوع من أنواع الإنفاق العام، و الثاني هو "التأثير التوزيعي" أي حصة كل قطاع اقتصادي من هذا الإنفاق المخصص، وهو يقيس التشوه الذي يحدثه الفساد في الموازنة العامة للدول. وقد وجد أن الفساد يؤثر بشكل سلبي في تخصيص الموازنة، وتبين أن الفساد يشوه تركيبة الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة. كما تمت التفرقة بين "تأثير الحصيلة" المتضمن تخفيض الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و"تأثير الهيكل الضريبي" الذي يعني تشويه الهيكل الضريبي باتجاه تفضيل الضرائب غير المباشرة. وباستخدام بيانات المقطع العرضي لسنة ٢٠٠٦ تم تحليل العلاقة بين نوعية وكفاءة الخدمات الحكومية والفساد، وتبين أن نوعية الخدمات الحكومية تصبح أكثر سوء كلما كانت درجة الفساد أكبر. حيث تسوء الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة. وتبين كذلك أن مستويات الفساد المنخفضة تسهم في تحسين نوعية الخدمات الحكومية، في حين تسوء الخدمات الحكومية عند مستويات الفساد المرتفعة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الانفاق الحكومي، الضرائب، الايراد الحكومي.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٨/١٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/١١/٥

The Effect of Corruption on Government Economic Performance

Mufeed Th. Younis (PhD)
Assistant Professor
College of Political Sciences
mufeedthanoon@yahoo.com

Abstract

This paper empirically examines the impact of corruption on government economic performance (the amount and the allocation of public spending, tax revenue and structure, and the quality of government services) in Middle East and Central Asia countries. Applying the method of pooling cross sectional time series Data for the period 2004-2007, it is highlighted two different effects of corruption on sectional public expenditure: a "quantity effect" on the total amount of real spending and an "allocation effect" on the budget structure. It is found first that high level corruption reduce the total amount of real public expenditure, and corrupt its structure. In the same direction it differentiated two effects of corruption on tax revenue: a "tax revenue effect" on the amount of tax revenue and "tax structure effect" on the tax structure. Furthermore, it is investigated the relation between corruption the quality of government services by applying cross sectional data for 2006. It is concluded that corruption decreases the quality of public expenditure and the low level corruption lead to improve government services, but high level corruption affect government services negatively.

Key Words: Corruption, Government Expenditure, Tax, Government Revenue.

المقدمة

كان الفساد وما يزال يتسم بطابع كلي الوجود، إذ انه يحدث في النظم الديمقراطية والديكتاتورية، ويحدث على جميع مستويات التنمية، وفي جميع أنواع النظم الاقتصادية سواء الرأسمالية أم المخططة مركزياً. بيد أن ما شهدته التسعينات من القرن الماضي من التحرير الاقتصادي والإصلاحات الديمقراطية والتكامل العالمي المتزايد قد اجتمع على كشف الفساد وزيادة الوعي بالتكاليف المترتبة عليه. وقد أفضت هذه الاتجاهات بدورها إلى موجة مناهضة للفساد أخذت تنتشر في كافة أنحاء العالم.

إن الحملات الموجهة ضد الفساد ليست مسألة جديدة، غير أن عقد التسعينات هو أول عقد شهد بروز الفساد كقضية سياسية عالمية حقيقية تستثير استجابة سياسية عالمية. فمنذ ١٩٩٢ تبنت الكثير من المنظمات الدولية سواء الحكومية أم غير الحكومية هذه المشكلة بحماس كبير وتبذل جهودا حثيثة لمعالجتها.

إن للفساد آليات وآثاراً ومضاعفات تؤثر في نسيج المجتمع وسلوكيات الأفراد ويعيد صياغة نظام القيم المجتمعية، وفي إطار الأداء الاقتصادي فالفساد يعمل في البلدان النامية الفقيرة على تخفيض النمو الاقتصادي، ويعوق التنمية الاقتصادية، ويقوض الشرعية السياسية، ويعمل على زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي من خلال تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، ويوطد أسس سوء الحكم من خلال التزاوج بين السلطة السياسية والثروة بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة، وبما ينعكس على تهميش الغالبية وإقصائها. وهي عواقب تفاقم بدورها من الفقر، وانعدام العدالة، وعدم الاستقرار السياسي.

إن إحدى القنوات التي يلحق فيها الفساد الأذى بالأداء الاقتصادي يأتي من طريق تأثيره في المالية العامة. ففي إطار النفقات العامة نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه تركيب الإنفاق الحكومي، فالسياسيون الفاسدون يخصصون موارد عامة أكثر على الأبواب التي يحصلون من خلالها على رشاوى كبيرة وبشكل سري. فيكونون ميالين للإنفاق على التسلح، وعلى المشاريع الاستثمارية ذات الحجم الكبير بدلا من الإنفاق على الكتب المدرسية، ومرتبات المدرسين، ومما هو معروف أن النوع الأخير من الإنفاق يحفز النمو الاقتصادي أكثر من الأول. فضلاً عن ذلك فان الفساد يمارس تأثيراً سلبياً على حجم الإيرادات الضريبية للحكومة، و يعمل على تشويه هيكل تلك الإيرادات باتجاه زيادة حصة الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة، و يفضي الفساد أيضا إلى تدني نوعية الخدمات الحكومية.

هذا البحث يحاول استقصاء تأثير الفساد في تخصيص الإنفاق العام، وفي الإيرادات العامة للحكومة، وعلى نوعية الخدمات الحكومية. وذلك بالتطبيق على مجموعة دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي توافرت عنها المعلومات المطلوبة للتحليل للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفساد يسبب تدنياً في الأداء الحكومي تتمثل مظاهره بالآتي:

١. تخفيض حجم الإنفاق العام وتشوه في تخصيص الموازنة باتجاه زيادة الإنفاق الحكومي على الدفاع، وانخفاض ما مخصص للإنفاق على الصحة والتعليم.
٢. انخفاض في حجم الإيرادات الضريبية للحكومة وتشوها في هيكلها باتجاه تناقص حصة الضرائب المباشرة مقارنة بحصة الضرائب غير المباشرة.
٣. فضلاً عن تأثيره السلبي على نوعية الخدمات الحكومية.

ويتبع البحث منهج التحليل الكمي المستند إلى المعلومات الرسمية التي تصدر في منشورات المنظمات العالمية. وذلك باستخدام بيانات دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*، (بحسب التصنيف المتبع في نشرة (World Economic and Financial Surveys- Regional Economic Outlook) التي يصدرها صندوق النقد الدولي)، وللمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وقد جمعت البيانات من مصادرها الرسمية في موقع منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)، وموقع صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، والأمم المتحدة (United Nations)، والبنك الدولي (World Bank).

بعد هذه المقدمة سيتناول البحث مفهوم الفساد ثم يركز الجزء الثاني على أسباب الاهتمام المعاصر بالفساد، في حين يعرض الجزء الثالث للآراء النظرية والتجريبية للعلاقة القائمة بين الفساد من جانب وكل من الإنفاق العام، والإيرادات العامة، والخدمات الحكومية، من جانب آخر، ويهتم الجزء الرابع بالجانب التجريبي واختتم البحث بالاستنتاجات والمضامين السياسية.

أولاً- مفهوم الفساد وآلياته

* هذه الدول تشمل: (الجزائر، اذربيجان، البحرين، ايران، العراق، كازاخستان، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سوريا، تركمنستان، الامارات، افغانستان، أرمينيا، جيبوتي، جورجيا، قيرغستان، موريتانيا، السودان، طاجيكستان، اوزبكستان، اليمن، مصر، الاردن، لبنان، المغرب، باكستان، تونس)

يعرف الفساد بطرائق مختلفة لاتخلو أي منها من أوجه قصور معينة. وفي الوقت الذي يصعب وصف الفساد فانه لايصعب إدراكه عند ما يشاهد. من هنا فبالرغم من تباين تعريف الفساد بين المهتمين بشأنه من منظمات وباحثين وسياسيين إلا أن الجميع يتفق فيما إذا كان سلوك معين يتضمن فسادا أم لا. و لكن المشكلة تكمن في صعوبة مراقبة السلوك الفاسد كونه يحصل بشكل سري أو مقنع عادة.

تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". هذه التعريفات تنطوي على أوجه قصور، فالفساد لا يقتصر وجوده في القطاع العام دون القطاع الخاص، فالشواهد المتاحة تشير إلى وجود الفساد ضمن نشاطات القطاع الخاص أيضا خاصة في الشركات الكبرى، فضلا عن وجوده في النشاطات الخاصة التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها. كذلك قد لا ينطوي سوء استخدام السلطة العامة من قبل المسؤول الحكومي على مصلحة شخصية، ولكن قد تكون لمصلحة حزبه، أو عشيرته، أو أصدقائه وأقاربه، وغيره. وفي واقع الأمر فان عوائد الفساد في معظم الدول تذهب لتمويل نشاطات أحزاب سياسية (Tanzi,1998, 564) .

وإذا كان يصعب إعطاء تعريف شامل للفساد فيتم عادة الاقتصار على بعض مظاهره وآثاره السلبية. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية (عبد الفضيل، ٢٠٠٤، ٨٠).

كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون دفع الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة، أو حتى إساءة استخدام السلطة العامة على سبيل المثال الموظف الذي يدعي المرض ولكنه يذهب لقضاء عطلة. وكذلك ممارسات رئيس الدولة الذي يهتم كثيراً بإعمار بلدته الصغيرة بشكل لا يتناسب مع حجمها أو أهميتها (Tanzi, 1998, 564).

ويحصل الفساد عادة في خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص. فكلما كان لدى المسؤول الحكومي سلطة تقديرية في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص فإن حوافز الرشوة تتولد (روز- اكرمان، ٢٠٠٠، ٥٠).

وبشكل عام يمكن تمييز آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

١. آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاع العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات، ولتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة. ويبرز هذا النوع من الفساد في حالات المناقصات والمزايدات بغرض الفوز بها. وذلك في كافة مراحل تلك العملية، وخاصة النواحي المالية والفنية من حيث المواصفات.
٢. الرشوة المقنعة في شكل الهدايا ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد "الصغير" أما الفساد "الكبير" فهو أمر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات الدولية الكبرى، وما إلى ذلك. ويحدث الفساد الكبير في المستويين البيروقراطي والسياسي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلا بدرجة أو بأخرى عن الثاني. أو يمكن أن

تكون بينهما درجة عالية من التداخل. إذ عادة ما يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي (عبد الفضيل، ٢٠٠٤، ٨٠).

لقد حملت عمليات الخصخصة التي جرت في كثير من بلدان العالم إلى ظهور نوع جديد من الفساد هو التوجه لبيع أملاك الدولة بوساطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية. ويقع هذا النوع من الفساد في فئة الفساد "الكبير" الذي يخالف القانون والذي يحدث عادة في بلاد لا تحترم قوانينها (اليوت، ٢٠٠٠، ٢٤٠-٢٤٢).

وتزيد فرص الفساد في حالة تقديم الدعم والمنافع من قبل الدولة، وفي حالة استخدام الموظفين الحكوميين لتقديراتهم الشخصية عند اتخاذ قرار بشأن من يحق له الحصول على استحقاق ما. وفي حالة منح القروض وتسعير الفائدة بواسطة الدولة فإن الرشى تدفع مقابل الحصول على الائتمان. كما أن أسعار الصرف المتعددة تفرز الحوافز لدفع الرشى للحصول على النقد الأجنبي بأسعار تقل عن أسعار السوق. (روز- اكرمان، ٢٠٠٠، ٥٥)

ثانيا- أسباب الاهتمام المعاصر بالفساد

إن دراسة مسببات الفساد وعواقبه لها تاريخ طويل في علم الاقتصاد، إذ ترجع على الأقل إلى تلك المساهمات الموحية التي قدمها إلى الأدبيات المتعلقة بالتكسب كل من بهاجواتي (١٩٨٢)، و كروجر (١٩٧٤)، و روز- اكرمان (١٩٧٨)، و تولوك (١٩٦٧)، وآخرون. والفساد يتواجد في جميع المستويات، وفي جميع أنواع الأنظمة الاقتصادية، من الاقتصادات الرأسمالية (المفتوحة) كالولايات المتحدة الأمريكية، إلى دول الاقتصادات المخططة مركزيا، كالاتحاد السوفيتي السابق والصين. بيد أن الإعمال التجريبية التي تمت في هذا المجال كانت محدودة، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن قياس كفاءة المؤسسات الحكومية ليس بالأمر السهل، والفساد يحكم طبيعته ذاتها مما يصعب قياسه على وجه الخصوص (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢١).

لقد شهدت موضوعة الفساد بمفهومها "استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" اهتماماً كبيراً خلال العقدين المنصرمين، بين الأكاديميين وصناع السياسة على وجه الخصوص. وهناك أسباب عديدة تقف وراء الاهتمام المعاصر بموضوع الفساد يمكن تلخيصها بالآتي (Tanzi,1998, 560-1):

١. مع نهاية الحرب الباردة توقف النفاق السياسي الذي كان يدفع صانعي القرار في بعض الدول الصناعية إلى إهمال الفساد السياسي الموجود في دول معينة طالما أنها قد اصطفت في المعسكر السياسي الصحيح من وجهة نظر تلك الدول. وأصبح هناك ميل لمراقبة الحالات الواضحة من الفساد عالي المستوى.
٢. قصور المعلومات عن الفساد في السابق، وخاصة ذلك الذي شهدته الأنظمة المخططة مركزيا والتي شهدت في الماضي ممارسات فساد واسعة النطاق.
٣. تزايد أعداد الدول ذات الحكومات الديمقراطية والإعلام الحر والفعال في السنوات الأخيرة قد خلق بيئة لم يعد فيها مناقشة مسائل الفساد أمر محظور.
٤. زيادة الاتصال بين الأفراد، وتزايد الاستثمارات الأجنبية في عصر العولمة قد زاد الاهتمام العالمي تجاه الفساد.
٥. الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية في نشر المعلومات ومشاكل الفساد وفي محاولة خلق حركة مناهضة للفساد في كثير من الدول. ومؤخراً

أدت مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرها دوراً بارزاً في الحركة المناهضة للفساد. فضلاً عن أن الدراسات التجريبية للفساد قد أسهمت في التوعية بالتكاليف الاقتصادية الباهضة لهذه المشكلة.

٦. التعويل المتزايد على السوق بوصفه ركيزة للقرارات الاقتصادية والحاجة المتزايدة لجعله تنافسيا قد خلق بيئة اتخذت فيها ملاحقة الكفاءة أهمية متزايدة، والتشوهات الناجمة عن الفساد قد اجتذبت اهتماماً كبيراً.

٧. الدور الذي أدته الولايات المتحدة من خلال تأثيرها في بعض المنظمات الدولية كان مهماً ومحورياً. وذلك يعود إلى استشعار صانعي القرار الأمريكيين للخسائر التي لحقت الشركات الأمريكية بسبب منع القانون الأمريكي دفع الرشاوى إلى الموظفين الأجانب من قبل الشركات الأمريكية. فضلاً عن عدم إمكانية اقتطاع مبالغ الرشاوى على أنها خسائر عند دفع الضرائب. في حين إن دولاً أخرى ومنها دول OECD لاتعد دفع الرشاوى إلى الموظفين الأجانب عملا غير قانوني، فضلاً عن اعتبار مبالغ الرشاوى خسائر لأغراض المحاسبة الضريبية.

٨. عمل التغيير السياسي المنتظم في بعض الدول على إضعاف المؤسسات الإجتماعية والسياسية والقانونية أو تدميرها مما فتح الباب أمام مفاسد جديدة.

إن الاهتمام المتزايد تجاه الفساد يعكس نمو تلك الظاهرة في العقود الأخيرة، هذا النمو الذي بلغ الذروة في عمليات الفساد في التسعينات. وقد أفضى الاهتمام المتجدد بهذا الموضوع إلى أن يحاول عدد من الباحثين قياس المدى الذي يتغلغل فيه الفساد في التفاعلات الاقتصادية مستخدمين تحليل الانحدار والمؤشرات القياسية التي تضعها وكالات تصنيف المخاطر. وتستند هذه المؤشرات عادة إلى إجابات على استبيانات معيارية يضعها خبراء استشاريون في عدد من البلدان، ومن ثم فإنها تتصف بعيب واضح إنها ذاتية. ومع ذلك فان الارتباط مابين المؤشرات القياسية التي تضعها مختلف وكالات تصنيف المخاطر مرتفع جداً، ويشير إلى وجود توافق آراء معين حول ترتيب البلدان وفقا لدرجة فسادها. فضلا عن ذلك فان الأسعار المرتفعة التي تتقاضاها وكالات تصنيف المخاطر من عملائها (وهم عادة شركات متعددة الجنسيات ومصارف دولية) لقاء الحصول على هذه المؤشرات تعد دليلا غير مباشر على أن المعلومات مفيدة (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢٢).

بيد أن أحكام الخبراء الاستشاريين التي تشكل أساس هذه المؤشرات قد تتأثر في الوقت نفسه بالأداء الاقتصادي للبلد الذي يقومون برصده. ولذلك فلابد للباحث الذي يستخدم هذه المؤشرات من أن يلتزم الحذر البالغ عند جزمه بوجود علاقة سببية بين الفساد وأي متغيرات اقتصادية يتبين انه مرتبط بها.

ومن بين العيوب الأخرى لمؤشرات الفساد المتاحة في الوقت الراهن عموميتها. إذ إنها لا تميز، مثلا بين فساد المستويات المرتفعة (مثل الإتاوات المدفوعة لوزراء الدفاع لقاء شراء طائرات مقاتلة نفاثة غالية الثمن) وفساد المستويات المنخفضة (مثل فساد مسؤول قليل الشأن يقبل رشوة للتعجيل بإصدار رخصة قيادة). كما إنها لا تميز بين الفساد المنظم والفساد غير المنظم. ففي الحالة الأخيرة، يترك أمر المبلغ المطلوب ومتسلم الرشوة الصحيح من دون توضيح، والدفع لا يؤمن الحصول على المطلوب. والارتياب المحيط بنظم الفساد غير المنظم قد يجعلها أكثر نظامي الفساد ضررا. إلا أن المؤشرات القياسية للفساد، بمحدوديتها، توفر ثروة من المعلومات استخرج منها الباحثون عدداً من النتائج المهمة (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢١).

ثالثاً- الفساد والإنفاق العام، والإيرادات العامة، والخدمات الحكومية

تبين أدبيات المالية العامة أن لتدخل الحكومة في الاقتصاد ثلاثة ادوار رئيسة:

أ. توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات، من خلال تحديد حجم الموارد المتاحة لكل من القطاع الخاص والعام، واستخدام الدولة للموارد المتاحة لها بأكفأ صورة ممكنة من وجهة نظر المجتمع، وتدخلها في توجيه الموارد التي في حوزة القطاع الخاص، وهذا الدور يشتمل على تصحيح قصور السوق المتمثل بالمعلومات غير الكاملة والمنافسة غير الكاملة أو محدودية الرشادة الاقتصادية، وجميعها تؤدي إلى تخصيص خاطئ للموارد ومن ثم تقييد التنمية.

ب. استقرارية النشاط الاقتصادي المتضمن منع التقلبات في مستوى الإنتاج و الأسعار وضمان معدلات تنمية عالية، وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي قد يعجز نظام السوق عن تحقيقه وعلى هذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتضمن تحقيق مستوى عالٍ من التشغيل، وكذلك استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات فضلاً عن تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو عالية.

ت. إعادة توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات المالية عن طريق الإيرادات والنفقات العامة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية على الدخول واستخدام حصيلة تلك الضرائب في تمويل السلع العامة التي تكون منافعها متاحة للمجتمع وخاصة أصحاب الدخول المنخفضة. فضلا عن الإجراءات التنظيمية التي تؤثر في توزيع الدخل والثروة، مثل فرض حدود دنيا للأجور، ومنع الاحتكار وغيرها.

والفساد بأشكاله المختلفة يعيق الحكومة عن تحقيق أدوارها الموصوفة أنفا، بل يؤدي إلى تشويه اتخاذ القرارات العامة. وفي الدول النامية التي يجعل فيها فشل السوق من تدخل الحكومة امرأ لاغنى عنه تتسم في الوقت ذاته بمعدلات فساد عالية يعيق الحكومة من تأدية مهامها الموصوفة أنفاً (Delavallade, 2005, 4).

١. الفساد وتخصيص الإنفاق العام

يؤثر الفساد على حجم و بنية الإنفاق الحكومي، فالمسؤولون الحكوميون الفاسدون قد يفضلون أنواع الإنفاق التي تسمح لهم بجمع الرشاوى، والمحافظة على سريتها. وتشير الدراسات في هذا المجال أن الأنفاق الكبير على بنود متخصصة مثل الصواريخ والجسور، والتي يصعب تقدير قيمتها السوقية المضبوطة تفضي إلى إتاحة مزيد من الفرص المربحة للفساد. كما قد تكون فرص جباية الرشاوى اكبر فيما يتعلق بالبنود التي تنتجها شركات تعمل في أسواق احتكار القلة حيث يتوافر الريع. وقد يتوقع المرء بداهة أن يكون حجم الرشاوى الضخمة أسهل في مشاريع البنية الأساسية الكبيرة أو معدات الدفاع ذات الطابع التكنولوجي المرتفع منه فيما يتعلق بالكتب المدرسية و رواتب المدرسين. فالتجارة الدولية في مجال الطائرات عرضة للفساد بوجه خاص. والصورة اقل جلاء في مجالات أخرى، مثل الصحة، فقد تكون فرص جمع الرشاوى وافرة في توريد مباني المستشفيات و المعدات الطبية، ولكنها محدودة في دفع رواتب الأطباء والممرضين (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢٨).

وفي الواقع فان وضع وتنفيذ الميزانية الحكومية تفترض إجراءات واتخاذ قرارات معقدة و واسعة وضخمة. من هنا فان الخيارات المتعلقة بحجم الميزانية الحكومية وطريقة

توزيعها عادة ما تتلاءم مع الأشكال المختلفة للفساد، ذلك أن الفاسدين يحرفون تخصيص الموازنة بما يلائم مصالحهم ويؤمن لهم الحصول على الرشاوى (Delavallade, 2005, 5).

وعندما يحصل الفساد في مرحلة إعداد الميزانية فيطلق عليه الفساد السياسي، أما الفساد المرتبط بمرحلة تنفيذ الميزانية فيطلق عليه الفساد الإداري أو البيروقراطي. ذلك أن الفساد الإداري يقع خلال إنجاز الميزانية و يؤثر في دقة إنجاز النفقات، أما الفساد السياسي فهو يغير القرارات حول كمية الإنفاق الحكومي وتوزيعه (Delavallade, 2005, 5).

إن الطريقة التي تتخذ بها القرارات حول كمية الإنفاق العام وتوزيعه تعتمد كثيراً على طبيعة الدولة وتنظيم السلطات العامة.

ويمكن القول إن هناك أربعة خيارات مختلفة حول حجم الإنفاق العام في علاقته مع أربعة أنظمة سياسية. في النظام "الدكتاتوري – الخيري" (benevolent-dictatorial)، الدولة لا تسعى للتدخل ويكون لدى هذا النظام دوافع لتعظيم الرفاهية. من ثم يتوقع أن يكون توزيع الميزانية الحكومية قريبة جدا إلى طريقة توزيعها في النظام "الديمقراطي" (democratic) الذي يكون الهدف فيه الحصول على أفضل دعم من الناخبين.

النظامان الآخران يتخذان خيارات متحيزة في سياستهم الاقتصادية. الحكومات "المفترسة" (predator) تنظر إلى تعظيم منافعها الخاصة، من خلال رفع مستوى استهلاك المسؤولون الحكوميون (officials) ومساندوهم من السياسيين. أما الحكومات ذات الطابع "البيروقراطي" (bureaucratic) فخياراتهم في السياسة الاقتصادية تتجه نحو هدف تعظيم دخولهم. وفي كلتا الحالتين الأخيرتين فان القرارات الحكومية يمليها البحث عن الريع. الموارد يستولى عليها المسؤولين الحكوميين الذين ينتزعون من ريع القطاع الخاص، وذلك من خلال الضوابط الثقيلة على نشاطهم الاقتصادي مثل تنظيم الاستثمار، ورخص الاستيراد وغيرها. إن عدم ظهور الريع في النظام البيروقراطي لا يعني عدم وجوده، بل يعني أنه خصص من قبل البيروقراطيين بدلاً من أعضاء الحكومة. إن البحث عن الريع يساعد في تطور ممارسات الفساد. هذا لا يعني أن الفساد يظهر في الأنظمة "ألإفتراسية" أو "البيروقراطية" فقط، أو إن هذه الأنظمة هي أكثر فساداً بالضرورة من الأنظمة" الديمقراطية" أو "الدكتاتورية- الخيرية"، ولكنه يعني أن نوعي التنظيم الحكومي الأوليين يخلقان بيئة مؤسسية تسهل ممارسة الفساد. لذا يمكن الافتراض أن خيارات الإنفاق العام المعتمدة على أهداف كل حكومة يمكن أن تتباين ليس تبعا لطبيعة النظام السياسي نفسه فحسب، بل تبعا لمستوى الفساد السياسي في البلد أيضا (Delavallade, 2005, 5).

وفي ظل "المشاركة المنقوصة" بين الحكومة والشعب تحرص الحكومة عادة على تدعيم موقعها الأمني والاقتصادي من خلال إنفاق غير مبرر على الأمن والمخابرات والإعلام الدعائي وشراء الولاءات وتحقيق التأييد الخارجي، خاصة من القوى الكبرى أو من مرتزقة الفكر والإعلام الذين يكمّلون دور مثقفي وعلماء السلطة في الداخل (اليوسف، ٢٠٠٤، ١٢).

إن الذين يخصصون الموارد قد تكون لديهم فرص أفضل للحصول على دخل غير شرعي من المشاريع الاستثمارية الكبيرة مقارنة بعقود العمل الصغيرة. ويعد الإنفاق الاستثماري أكثر أنواع الإنفاق الحكومي الأخرى عرضة لهذا النوع من سوء التوزيع. من هنا يقترح ماورو (١٩٩٧) أن الفساد قد يزيد الاستثمارات العامة. ولكن نتائجه التجريبية باستخدام معادلات الانحدار لم تعط دليلاً معنوياً (ماورو، ٢٠٠٠، ١٣١- ١٣٥).

هذا على نقيض النتائج التي توصل لها تانزي و دايفودي (١٩٩٧) اللذين استخدما بيانات تجميعية صادرة عن شركة خدمات المخاطر السياسية للمدة ١٩٨٠-١٩٩٥ ووجدوا أدلة معنوية على تزايد حصة الإنفاق الاستثماري في البنى التحتية مع تزايد معدلات الفساد (Tanzi and Davoodi, 1997,9-20).

وإذا كانت النتائج المستخلصة عن علاقة الإنفاق الاستثماري العام بمستوى الفساد غير محسومة تجريبيا، فان هناك أدلة تم استنباطها من الدراسات التجريبية تبين أن الفساد يخفض الإنفاق الحكومي على التعليم (ماورو، ٢٠٠٠، ١٣٥-١٤٦).

ترى الأدبيات النظرية أن الفساد يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الدفاع فقد كشفت الدراسات التجريبية عن وجود علاقة موجبة بين مؤشرات الفساد وارتفاع مستوى الإنفاق العسكري، نظرا لما يتضمنه هذا النوع من الإنفاق من عناصر يصعب على هيئة المراقبة أو المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها وما يوفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال ادعاءات السلطة ضرورة السرية في صفقات السلاح. من ناحية أخرى أوضحت الدراسات وجود علاقة سالبة بين الإنفاق العسكري ومعدلات النمو بسبب الطابع الاستهلاكي الذي يتسم به هذا النوع من الإنفاق ودوره في تحويل الموارد بعيدا عن أوجه الاستثمار المنتج (العبد، ٢٠٠٤، ٢٢٥).

لقد تم اختبار فرضية الارتباط بين الفساد وزيادة الإنفاق العسكري تجريبيا من قبل ماورو إلا أن نتائجه الإحصائية كانت محدودة الدلالة لأنها كانت غير معنوية إحصائيا (ماورو، ٢٠٠٠، ١٣٥-١٤٦).

ولكن كل من كوبتا و ديميللو وشيرن (٢٠٠٠) قد تحققوا من العلاقة بين الفساد والإنفاق الدفاعي بطريقة أكثر تفصيلا، فبنوا معادلات انحدار بالاستناد إلى بيانات للفساد مأخوذة عن أربعة مصادر مختلفة، ولعدد من الدول بلغ (١٢٠) دولة للمدة (١٩٨٥-١٩٩٨). ووجدوا أن الفساد يترافق بشكل معنوي مع تزايد الإنفاق على الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو الإنفاق الحكومي الكلي (مشار إليها في Lambsdorff, 2005, 10).

تشير الأبحاث التجريبية الى أن الفساد يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، فضلاً عن تأثيره في خيارات توزيع الإنفاق تجاه البنود المختلفة. وقد وجد أن الفساد يؤدي إلى تخفيض نفقات العمليات والصيانة، وزيادة نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض نسبة الإنفاق الصحي والتعليمي من الناتج المحلي الإجمالي (Delavallada, 2005, 6).

٢. الفساد والإيرادات الحكومية

يظهر الفساد جليا في حالة تجنب دفع التكاليف أو تخفيض الأسعار، وخاصة في مجال جباية الضرائب التي تعد من وظائف الدولة الأساسية. ولما كان فرض الضريبة يمر بمراحل عديدة، بدءاً من موافقة مجلس النواب عليها و انتهاء بفرض الضريبة، مروراً بوضع الأسس التنظيمية لها، فان ذلك يفسح المجال لوجود اجتهادات لتفسير القوانين والتعليمات، وذلك بسبب عدم الوضوح أحيانا، أو عندما يترك الأمر لتقدير الموظفين الحكوميين في أحيان أخرى، ومن ثم فان المكلف بأداء الضريبة يجد فرصة لاستغلال الموظف، أو سوء أمانته، لتجنب العبء الضريبي كليا أو جزئياً (روز- اكرمان، ٢٠٠٠، ٥٨).

لذا فإن الفساد يسبب خسائر في الإيرادات الضريبية عندما يتخذ شكل التهرب من الضرائب أو إساءة استخدام الإعفاءات الضريبية مقابل دفع الرشاوى إلى الموظف الضريبي (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢٧).

إن تأثير الفساد والتهرب الضريبي على الإيرادات الضريبية هو ليس بالموضوع الجديد في أدبيات المالية العامة. وقد أظهرت الأدبيات النظرية مؤخراً أن زيادة الفساد والرشوة لا يؤدي إلى خسارة في الحصيلة الضريبية وحسب، بل وإلى أن أعداد متزايدة من موظفي الضرائب سيلجؤون إلى الابتزاز في سبيل الحصول على رشاوى أكبر. وإن نظام الضريبة قد يصبح تنازليا وليس تصاعديا كما هو معهود إذا ما ركز هؤلاء الموظفون على دافعي الضرائب الفقراء بدلا من الأغنياء من خلال التركيز على الضرائب غير المباشرة التي يصعب التهرب منها بما يفضي إلى تشويه الهيكل الضريبي (انظر في ذلك: Tanzi and Davoodi ,2000,15-16).

وقد قدمت البحوث التجريبية أدلة على أن الدول ذات المستويات العالية للفساد تميل الى أن يكون لديها حصيلة ضريبية منخفضة بثبات المتغيرات الأخرى، هذا يعني أن بعض الضرائب المدفوعة من قبل دافعي الضرائب تتوجه إلى جيوب الإدارات الضريبية وليس إلى الخزانة. لذا فان العبء الحقيقي للضرائب على دافعي الضرائب قد لا ينخفض بقدر الانخفاض في متسلمات الضريبة من قبل الحكومة، وكنتيجة لهذا فان النظام الضريبي في الواقع يصبح أقل تصاعدية. فضلا عن ذلك فان عدم تحصيل بعض الضرائب من بعض دافعي الضرائب يؤدي إلى حيادية أقل للنظام الضريبي. هذه الآراء تؤكد الحاجة إلى التفرقة بين الضرائب التي تجمع من قبل الإدارات الضريبية والضرائب التي تتسلمها الخزانة. إن تدني مستويات الحصيلة الضريبية يؤدي إلى مستوى كفاءة أقل للإنفاق العام، فضلا عن تخفيض إنتاجية ذلك الإنفاق، والى عجز مالي اكبر. الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً على معدلات النمو (Tanzi and Davoodi, 2000, 16).

ولا يقتصر تأثير الفساد على الحصيلة الضريبية فحسب، بل يمتد تأثيره ليشمل هيكلية الضرائب أيضا. فالأنواع المختلفة للضرائب تستجيب بشكل متباين للفساد مادام دفع بعض الضرائب، وليس الأخرى، يمكن التفاوض بشأنه. فبعض الضرائب تخمن شخصيا (Self-Assessed) في بعض الدول (مثل ضرائب الدخل)، وبعضها يخمن من قبل موظفي الضرائب، لذا فهي موضوع للسلوك الانتهازي والابتزاز من قبل موظفي الضرائب، وبعضها تسهل إدارته أكثر من الآخر (على سبيل المثال ضرائب التجارة الدولية).

وتشير الأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية إلى أن الدول ذات مستويات الفساد العالي تكون نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي فيها منخفضة، فضلاً عن تأثر التركيب الضريبي باتجاه الضرائب غير المباشرة وبالضد من الضرائب المباشرة. لقد تم التحقق من هذه الفرضية في دراسة أعدها تانزي و دايفودي (٢٠٠٠) وقد وجدا أن زيادة الفساد بنقطة مئوية واحدة يترافق مع انخفاض بمقدار ١.٥ نقطة مئوية في الإيراد الكلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وانخفاض بمقدار ٢.٧ نقطة مئوية في نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي (Tanzi and Davoodi, 2000, 19) .

٣. الفساد والخدمات الحكومية

قد تؤدي التخصيصات الحكومية عن طريق نظام فاسد إلى تدني البنية الأساسية والخدمات الحكومية. وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها، فضلاً عن تداخل الوساطة في اختيار المشروعات

الإنشائية وانتشار الغش، مما يسفر عن تدني نوعية المنشات العامة، فمثلا قد يسمح الموظفون الفاسدون باستخدام مواد رخيصة دون المعايير المحددة في تشييد المباني أو الجسور (ماورو، ٢٠٠٠، ١٢٧).

هناك جدل واسع حول ما إذا كان الفساد يعمل على تسهيل العمل (Creasing the wheels) وذلك من خلال تمكين الأشخاص من تفادي التأخير البيروقراطي. أم أن الفساد يعوق العمل (Sands the wheels) من خلال سوء توزيع الموارد ووضع قواعد للعمل تسهل طلب الرشوة والعمولة (اليوت، ٢٠٠٠، ٢٥٠-٢٥٢).

أحد الأساليب المقترحة لفهم العلاقة بين الفساد و مستوى الأداء الحكومي تم تقديمه من قبل كوفمان وواي (١٩٩٩) باستخدام البيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، والبيانات الصادرة عن البنك الدولي وجامعة باسيل (WB/UB)، ومن خلال مقارنة تقديرات استجابات شركات خاصة لمستوى الفساد مع الوقت الذي ينفقه المدراء في البيروقراطية. لمقطع عرضي لمجموعة تضمنت الآلاف من الشركات الخاصة، فوجدا علاقة معنوية موجبة بين المتغيرين (مشار إليها في Lambsdorff, 2005, 10).

تانزي و دايفودي (١٩٩٧) اختبرا تأثير الفساد على نوعية الاستثمار العام. باستخدام بيانات تجميعية (panel data) عن الفساد الصادرة عن شركة خدمات المخاطر السياسية (PRS) للمدة (١٩٨٠-١٩٩٥)، وقد وجدا أن الفساد يخفض نوعية البنى التحتية مقاسه بنوعية الطرق المعبدة والطاقة الضائعة. وقد تعززت فرضيتهم من خلال المعنوية العالية للنتائج الإحصائية. إلا أنهما لم يتمكنا من الحصول على النتائج المعنوية ذاتها عند استخدام البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية (TI) الأمر الذي يلقي شكاً على مصداقية النتائج عند اعتماد منهجيات مختلفة (Tanzi and Davoodi,1997 ,15-20) .

كوبتا، ودايفودي، وشاينوكسون (٢٠٠١) بينوا أن الدول ذات مستويات الفساد العالية يرافقها خدمات حكومية غير كفوءة و مستوى متدنٍ لشروط العناية بالصحة العامة. مستخدمين في ذلك متغيرات تمثيلية لنوعية الخدمات الحكومية مثل وفيات الأطفال والرضع ونسبة الأطفال ناقصي الوزن عند الولادة إلى مجموع الأطفال كمتغيرات تمثيلية لنوعية العناية بالصحة العامة، واستخدم معدلات التسرب من المدارس كمتغير تمثيلي لنوعية التعليم العام. كل هذه المتغيرات استجابت بشكل معنوي لمستويات الفساد. وتبين من النتائج المتحققة أن معدلات وفيات الأطفال كانت تزيد في الدول ذات مستويات الفساد العالي عن الدول ذات مستويات الفساد المنخفض بمقدار الثلث. وكانت معدلات وفيات الرضع نسبة إلى الأطفال ناقصي الوزن في الدول ذات مستويات الفساد المرتفع تشكل ضعف نظيرتها في الدول ذات مستوى الفساد المنخفض، في حين كان التسرب من المدارس في الدول ذات الفساد المرتفع يزيد عن نظيره في الدول ذات الفساد المنخفض بخمسة أضعاف (مشار إليها في Lambsdorff, 2005, 10).

رابعاً- قياس وتحليل العلاقة بين الفساد والنشاط الحكومي

١. تأثير الفساد على تخصيص الإنفاق العام

يهتم هذا الجزء بتقييم تأثير الفساد على بنية الإنفاق العام. للإجابة عن التساؤل القائم في الأدبيات النظرية عما إذا كان السياسيون الفاسدون يختارون أن ينفقوا قدراً أكبر من الأموال على مكونات الإنفاق الحكومي التي يسهل أخذ الرشاوى فيها. فإذا ما عمل الفساد كما لو كان مجرد ضريبة على الدخل، فان مبلغ وبنية الإنفاق الحكومي يكونان مستقلين

عن الفساد. وبناء على ذلك فانه من المنطقي تفسير أي علاقات تجريبية بين مؤشرات الفساد ومكونات معينة من الإنفاق الحكومي على أنها دليل على أن الموظفين الفاسدين يحصلون لأنفسهم على إيرادات أكبر ليس بمجرد العمل على زيادة الإنفاق الحكومي وحصتهم منه فقط بل بتحويل بنية الإنفاق الحكومي أيضاً إلى المجالات التي تمكنهم من جمع الرشاوى فيها بقدر اكبر من الكفاءة.

لكن السؤال المطروح هل يؤدي الفساد إلى تخفيض ذلك الجزء من الإنفاق المخصص فعلياً للوظائف الاقتصادية للدولة ضمن الإنفاق الحكومي الكلي فقط، أم أن له تأثيراً على مستوى الإنفاق المخصص، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أيضا؟

يميز هذا الجزء بين نوعين من التأثيرات التي يحدثها الفساد في الإنفاق الحكومي. الأول: هو " تأثير الكمية" "quantity effect" وهو كمية الإنفاق المخصص فعليا لكل وظيفة اقتصادية عامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يقيس تأثير الفساد على مخصصات كل نوع من أنواع الإنفاق العام، والثاني هو "التأثير التوزيعي" "Ellocative Effect" أي حصة كل قطاع اقتصادي من هذا الإنفاق المخصص وهو يقيس التشوه الذي يحدثه الفساد في الموازنة العامة للدولة (Delavallada, 2005, 8-9).

ويمكن توضيح "تأثير الكمية" و"التأثير التوزيعي" باستخدام المتطابقة الرياضية الآتية:

$$EXP_{func} / GDP = (TOTEXP / GDP)(EXP_{func} / TOTEXP)$$

إذ إن (EXP_{func}/GDP) يمثل حصة الوظيفة الاقتصادية العامة من الناتج المحلي الإجمالي "تأثير الكمية". أما ($TOTEXP/GDP$) فتمثل حصة إجمالي الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا فإن ($EXP_{func}/TOTEXP$) تمثل حصة الإنفاق المخصص لكل وظيفة اقتصادية عامة من إجمالي الإنفاق الحكومي المخصص "التأثير التوزيعي" (Delavallada, 2005, 8-9).

وسيتم تقدير "تأثير الكمية" من خلال توفيق معادلة انحدار بسيطة لكل مكون من مكونات الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXP_{func}/GDP) على مؤشر الفساد، وباستخدام بيانات تجميعية للسلسلة الزمنية والمقطع العرضي لمجموعة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي توافرت عنها المعلومات اللازمة للتحليل وللمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهذه الدول هي (مصر، وجورجيا، وإيران، والأردن، والكويت، وباكستان، وقطر، وتونس) إذ لم تتح بيانات الإنفاق الحكومي للدول الأخرى ضمن هذه المجموعة، وبذلك تكون عدد المشاهدات ٣٢ مشاهدة. وقد تم استقاء بيانات الفساد من البيانات التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية والمعروفة" مؤشر مدركات الفساد" وهذا المؤشر مكون من عشر نقاط يكون البلد بالرقم ١٠ نظيف جدا، والبلد بالرقم صفر فاسد جدا. ولكي يتوافق تصاعد درجة الفساد مع تصاعد قيمة مؤشر الفساد، فقد تم إجراء تعديل على الرقم المعتمد، وذلك بطرح قيمة المؤشر لكل بلد من ١٠ وبذلك يكون البلد الأكثر فسادا هو البلد الذي يقترب من عشرة والأقل فسادا هو البلد الذي يقترب من الصفر. هذا التحوير سوف يسهل تحليل النتائج. أما مكونات الإنفاق الحكومي فقد تم الحصول عليها من نشرة إحصاءات مالية الحكومة (Government Financial Statistics) لعام ٢٠٠٩ والتي يصدرها صندوق النقد الدولي. أما بيانات الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم الحصول عليها من كتاب الحسابات القومية (National Accounts Main Aggregates Database) الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة.

الجدول ١ يظهر نتائج الانحدار المذكور آنفاً، وتبين النتائج أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي تنخفض مع تزايد الفساد. كما يظهر أن عدة أنواع من الإنفاق الحكومي تتناقص بشكل معنوي مع تزايد الفساد. فنسبة الإنفاق على الخدمات العمومية العامة، والنظام العام وشؤون السلامة العامة، والشؤون الاقتصادية، والصحة، والترفيه والثقافة والدين، والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص مع تزايد الفساد. في حين لا يظهر تأثير معنوي لمؤشر الفساد على كل من نسبة الإنفاق على الدفاع، وحماية البيئة، والإسكان ومرافق المجتمع، والحماية الإجتماعية. وهذا لا يعني أن الفساد لا يؤثر في نسب الإنفاق على هذه المرافق ولكن هذا التحليل لم يقدم دليلا على وجود التأثير.

وتوضح قيم (R^2) أن الفساد يفسر مابين ربع ونصف التغيرات التي تحصل في مخصصات الإنفاق الحكومي على كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي. باستثناء حصة الإنفاق على الخدمات العمومية العامة، والشؤون الاقتصادية، والتي تبين أن الفساد يسهم في تفسير (١٢%) و (١٦%) من التغيرات الحاصلة فيهما على التوالي. في حين إن الفساد لم يسهم في تفسير حصة الإنفاق الدفاعي، وحماية البيئة، والحماية الإجتماعية، فضلا عن عدم معنوية تأثيره إحصائياً. ومما يجدر ذكره أن الفساد يفسر مايعادل ثلثي التغيرات الحاصلة في حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة خطيرة، إذ يقيد الفساد المدى الحقيقي لإسهام الدولة في النشاطات الاقتصادية والإجتماعية المختلفة.

وبالرغم من عدم ظهور دليل معنوي على تأثر مخصصات الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي الإجمالي بالفساد، وهو أمر لايستقيم وفرضية البحث. إلا أن ذلك لايعد نهاية المطاف في تحليلنا، فمن الممكن أن يؤثر الفساد في تركيب الموازنة العامة وهيكليتها باتجاه إعطاء مخصصات أكبر للدفاع و تخفيض حصة الإنفاق على الصحة والتعليم. وهذه الفرضية ستكون محور التحليل اللاحق الذي يهتم بقياس التأثير التوزيعي للفساد.

الجدول ١
نتائج انحدار الإنفاق الحكومي ومكوناته
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر الفساد

الإنفاق الحكومي ومكوناته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	a_0	a_1	R^2	D.W
خدمات عمومية عامة	٢.١٩ (٠.٩٦)	١.١٣- (٢.٠٣-)	١٢.١	٢.١٥
الدفاع	٣.١١ (٣.٣)	٠.٠٦- (٠.٢٨-)	٠.٣	١.٦٩
النظام العام وشؤون السلامة العامة	٠.٦٢ (١.٣١)	٠.٣٥- (٣.٠٣-)	٢٣.٥	١.٧٧
الشؤون الاقتصادية	١.٢ (١.٠٤)	٠.٦٨- (٢.٤-)	١٦.٤	٢.٣٧
حماية البيئة	٠.٠٨ (٠.٨٨)	٠.٠٢- (٠.٧٣-)	١.٨	٢.١٥

الإنفاق الحكومي ومكوناته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	a_0	a_1	R^2	D.W
الإسكان ومرافق المجتمع	٠.٦٦ (١.٤٥)	٠.٠٣- (٠.٣-)	٠.٣	٢.٩
الصحة	٠.٤٤- (١.٢٤-)	٠.٥٣- (٦.١٥-)	٥٥.٨	١.٥٣
الترفيه والثقافة والدين	١.٢٦- (٢.٠٧-)	٠.٦٢- (٤.١٦-)	٣٦.٦	٢.٢٩
التعليم	٠.٤٤- (٠.٤٧-)	٠.٨٩- (٣.٩٣-)	٣٤.٠	١.٨٩
الحماية الإجتماعية	٢.٣٣ (١.١١)	٠.٢٩- (٠.٥٦)	١.٠	١.٣٥
إجمالي الإنفاق الحكومي	٧.٧٣ (٣.١١)	٤.٧٧- (٧.٨٧-)	٦٧.٤	١.٥٣

ولغرض تقدير التأثير التوزيعي للفساد فلقد تم اختبار تأثير الفساد على مكونات الإنفاق الحكومي المخصصة فعليا كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الموازنة "التأثير التوزيعي". الجدول ٢ يظهر نتائج الانحدار والتي تبين أن الفساد يسبب تشوها في تركيب الموازنة العامة للدولة، حيث تبين أن الفساد يؤثر بشكل سلبي و معنوي في حصة مخصصات الإنفاق الحكومي على ثلاثة من مكونات الإنفاق العام هي الصحة، والتعليم، والترفيه والثقافة والدين، ويظهر أن التأثير الأكبر هو على مخصصات الإنفاق على التعليم، حيث تبين أن زيادة مؤشر الفساد بنقطة معيارية واحدة يخفض حصة مخصصات التعليم من إجمالي تخصيص الموازنة بما يعادل ٢.١٤%. في حين تزداد حصة النفقات الدفاعية وبشكل معنوي مع تزايد حدة الفساد. وتبين النتائج أن زيادة بنقطة معيارية واحدة في مؤشر الفساد يؤدي إلى تزايد مخصصات الإنفاق الدفاعي في الموازنة بنسبة معادلة إلى ٢.٣٣%. وهي أدلة واضحة على أن الفساد لا يخفض الإنفاق الحكومي المخصص فعليا فقط، بل يؤدي إلى تشويه تخصيص الموازنة العامة. هذه النتائج يمكن تفسيرها من عدة جوانب، من جانب الطلب فإن الموظفين الفاسدين يفضلون أنواع الإنفاق الحكومي التي تتسم بالسرية مثل الدفاع، أما من جانب العرض فان الشركات على استعداد لدفع الرشاوى إلى الموظفين الأجانب ليتمكنوا من تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية، فضلا عن ذلك فان المشاريع في بعض القطاعات، مثل الدفاع تتضمن استثمارات حكومية كبيرة وهي توفر ريعاً كبيراً للمنتجين وهم بدورهم مستعدون لدفع رشاوى للدخول إلى السوق. هذه النتائج متوافقة مع الآراء النظرية المطروقة في هذا الجانب والتي تبين أن الفساد يغير تركيبة الإنفاق الحكومي باتجاه زيادة حصة نفقات الدفاع والتسلح، والتي يسهل فيها جباية الرشاوى في حين تنخفض حصة التعليم والصحة التي يصعب جمع الرشاوى فيها. والنتائج التي تم الحصول عليها لم تظهر تأثيراً معنوياً لدرجة الفساد على أنواع الإنفاق الحكومي الأخرى.

إن قيم R^2 تبين أن الفساد يفسر مابين (١٦ – ٣٥%) من التغيرات الحاصلة في هيكلية الموازنة العامة للدولة. إذ يلاحظ أن الفساد يفسر ما يقارب ربع التغيرات في حصة الإنفاق الدفاعي من إجمالي الإنفاق الحكومي وهي نسبة غير قليلة، وهذه النتيجة تعضد فرضية البحث التي تبين أن للفساد تأثيراً توزيعياً مهماً. في الوقت ذاته يلاحظ أن الفساد فسر نسبة كبيرة من التغيرات في حصة الإنفاق على الصحة، والترفيه والثقافة والدين من

إجمالي تخصيصات الموازنة. في حين لم يفسر الفساد إلا أقل من سدس التغيرات الحاصلة في حصة الإنفاق على التعليم من إجمالي تخصيصات الموازنة العامة للدولة.

الجدول ٢
نتائج انحدار حصة مكونات الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق الحكومي على مؤشر الفساد

مكونات الإنفاق كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي	a_0	a_1	R^2	D.W
خدمات عمومية عامة	٣٨.٤ (٣.٤٩)	٢.٩٣ (١.٠٩)	٣.٨	١.٦٩
الدفاع	٢٢.٤ (٧.٠٦)	٢.٣٣ (٣.٠١)	٢٣.٢	٢.٢١
النظام العام وشؤون السلامة العامة	٧.٣٩ (٣.٣)	٠.٠٤- (٠.٠٧-)	٠.٠	٢.٢
الشؤون الاقتصادية	١٢.٨ (٢.٨٧)	٠.٤٩- (٠.٤٥)	٠.٧	٢.٥
حماية البيئة	٠.٤٢ (١.١٨)	٠.٠٣- (٠.٣-)	٠.٣	٢.١٨
الإسكان مرافق المجتمع	٣.١٥ (١.٩٢)	٠.٠٤ (٠.١)	٠.٠	٣.٠٨
الصحة	١.٦٦ (١.٥٢)	١.٠٧- (٤.٠٢-)	٣٥.٠	١.٣٧
الترفيه والثقافة والدين	٢.٣٠- (١.٢٢-)	١.٦٢- (٣.٥٢-)	٢٩.٢	٢.٢٣
التعليم	٢.٥٨ (٠.٦٩)	٢.١٤- (٢.٣٤-)	١٥.٥	١.٦٨
الحماية الإجتماعية	١٥.٠ (٢.٤٣)	٠.٧٥ (٠.٥)	٠.٨	١.٣٥

الأرقام بين الأقواس تبين قيمة t المحتسبة

٢. تأثير الفساد على الإيرادات الضريبية

ترجح الأدبيات النظرية أن الإيرادات الضريبية تتناقص مع تزايد الفساد، وأن إيرادات الضرائب المباشرة تتأثر سلبياً بتزايد الفساد، في حين تتزايد إيرادات الضرائب غير المباشرة. وبذلك فإن الفساد يؤثر في تخفيض الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسنطلق على هذا التأثير "تأثير الحصيلة"، فضلاً عن تأثيره في تشويه الهيكل الضريبي والذي سنطلق عليه "تأثير الهيكل" باتجاه تفضيل الضرائب غير المباشرة. لذا سيتم اختبار تأثير الفساد على حجم الحصيلة الضريبية لكل نوع من الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتوضيح تأثير الفساد على الحصيلة الضريبية، فضلاً عن اختبار تأثير الفساد على الحصيلة الضريبية لكل نوع من أنواع الضرائب كنسبة من إجمالي الحصيلة الضريبية لتوضيح تأثير الفساد على الهيكل الضريبي.

لقد توافرت البيانات اللازمة للتحليل لعشر دول من مجموعة دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هي (الجزائر، ومصر، وجورجيا، وإيران، والأردن، والكويت، وقيزغستان، وباكستان، وقطر، وتونس) ،وبذلك يكون عدد المشاهدات ٤٠ مشاهدة. وقد تم اعتماد بيانات تجميعية للسلسلة الزمنية والمقطع العرضي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) للدول المذكورة، بالاعتماد على البيانات التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، وقد تم تعديل

بيانات مؤشر مدركات الفساد بالطريقة ذاتها التي تم وصفها سابقاً. أما بيانات الضرائب فقد تم استقاؤها من نشرة إحصاءات مالية الحكومة (Government Financial Statistics) لعام ٢٠٠٩ والتي يصدرها صندوق النقد الدولي. في حين تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي من كتاب الحسابات القومية (National Accounts Main Aggregates Database) الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة.

لقد تم توفيق معادلة انحدار نسبة إجمالي الضرائب ومكوناتها من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر مدركات الفساد بغرض قياس "تأثير الحصيلة" أي تأثير الفساد على حجم الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما يتضح في الجدول ٣ فوجد أن تأثير مؤشر الفساد كان سالباً على حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن هذا التأثير معنويا عند مستوى ٥%، هذه النتيجة تتفق وفروض النظرية الاقتصادية، وكذلك تتفق مع فرضية البحث. ويلاحظ أيضا أن حصيلة الضرائب المباشرة (وهي الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة، والضرائب على الملكية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتأثر سلبيا بمؤشر الفساد، وأن أكثر أنواع الضرائب المباشرة تأثراً بالفساد كانت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ،حيث إن تراجع مؤشر الفساد بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تزايد حصيلة ضرائب الدخل بنسبة ٢.٨٤% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين لم تظهر حصيلة الضرائب غير المباشرة استجابة معنوية لمؤشر الفساد.

ويشار في هذا الإطار إلى أن الفساد فسر ما بين خمس إلى ثلث التغيرات الحاصلة في مكونات الضريبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما تعكسه قيم R^2. باستثناء حصة الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية التي لم يظهر للفساد تأثيراً معنوياً فيها.

الجدول ٣

نتائج انحدار حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر الفساد

حصة الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي	a_0	a_1	R^2	D.W
إجمالي الضرائب	٥.٤٤ (١.٣)	٢.٦٧- (٢.٤٥-)	١٣.٦	١.٩٥
الضرائب على الدخل و الأرباح والمكاسب الرأسمالية	٥.٠٦- (٢.١١-)	٢.٨٤- (٤.٥٣-)	٣٥.١	١.٦٢
الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة	٠.١٧- (٢.٣٨-)	٠.٠٧- (٣.٧٦-)	٢٧.١	٢.٨٥
الضرائب على الملكية	٠.٥٤- (١.٦٩-)	٠.٢٤- (٢.٩٥-)	١٨.٦	٢.٢٦
الضرائب على السلع والخدمات	١٠.٣ (٢.٨)	٠.٧٩ (٠.٨٢)	١.٧	٢.١٦
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	١.٠١ (٢.٣٧)	٠.١٨- (١.٥٨-)	٦.١	٢.٣

ولغرض قياس "تأثير الهيكل الضريبي" أي تأثير الفساد في تشويه هيكل الضرائب فقد تم توفيق معادلة انحدار مكونات الإيراد الضريبي كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية على مؤشر مدركات الفساد. وتظهر نتائج الانحدار المبينة في الجدول ٤ أن إيرادات الضرائب المباشرة (وهي الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة، والضرائب على الملكية) كنسبة من إجمالي الضرائب، تتأثر بشكل سلبي بمؤشر الفساد. وإن أكثر أنواع الضرائب تأثراً بالفساد هي الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية. في حين يظهر أن حصة الضرائب على السلع والخدمات، وهي من الضرائب غير المباشرة تتزايد مع تزايد مؤشر الفساد. إلا أن النتائج لم تبين تأثيرا معنويا لمؤشر الفساد على الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بالرغم من أن التأثير كان في الاتجاه الصحيح. وهذا يؤكد أن للفساد دوراً مهماً في تشويه الهيكل الضريبي. هذه النتائج تتوافق والمعطيات النظرية في هذا الميدان ومع فرضية البحث.

وقد ظهر أن الفساد يفسر مابين (١٤- ٢٨%) من التغيرات الحاصلة في حصة مكونات الضرائب من إجمالي الحصيلة الضريبية.

الجدول ٤
نتائج انحدار حصة مكونات إيرادات الضريبة من إجمالي الضرائب على مؤشر الفساد

مكونات الضريبة كنسبة من إجمالي الضرائب	a_0	a_1	R^2	D.W
الضرائب على الدخل والأرباح المكاسب الرأسمالية	٠.٦- (٠.٠٥-)	٩.١٧- (٣.٠٧-)	١٩.٨	٢.٣٢
الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة	٠.٧٧- (٢.٤٤-)	٠.٣٢- (٣.٨٧-)	٢٨.٢	٢.٩٣
الضرائب على الملكية	١.٨- (١.٤-)	١.١١- (٣.٣-)	٢٢.٣	١.٢
الضرائب على السلع والخدمات	٧٢.٣ (٥.٢٤)	٩.٠٢ (٢.٥١)	١٤.٢	٢.٥٨
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	٩.٦٤ (١.٠٣)	٢.٣٣ (٠.٦٩)	٢.٤	٢.٢٥

٣. تأثير الفساد على كفاءة و نوعية الخدمات الحكومية

نتناول في هذا الجزء بالتحليل تأثير الفساد على نوعية الخدمات الحكومية في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى . وقد تم استخدام بيانات المقطع العرضي للعام ٢٠٠٦ لمؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية والذي تم تعديله بالطريقة الموصوفة سابقا كمتغير مستقل. أما المتغيرات المعتمدة فكانت معدل وفيات الأطفال والرضع لكل ألف من الفئة العمرية (كمتغير يمثل نوعية الخدمات الصحية)، ونسبة إكمال الدراسة الابتدائية (كمتغير يمثل نوعية الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الحكومة). وقد تم الحصول على

البيانات الخاصة بنسب الوفيات وإكمال التعليم من نشرة إحصاءات و بيانات التنمية (Key Development & Data Statistics) التي تصدر على موقع البنك الدولي.

الشكل ١ يظهر درجة الفساد على المحور الأفقي، بينما يقيس المحور العمودي معدل وفيات الأطفال والرضع لكل ألف من الفئة العمرية. ويتبين أن وفيات الأطفال والرضع كمتغير تمثيلي لنوعية الخدمات الحكومية المقدمة تتزايد بشكل متزايد مع تزايد درجة الفساد في البلد.

الشكل ٢ يظهر درجة الفساد على المحور الأفقي في حين يقيس المحور العمودي نسبة الذين أكملوا الدراسة الابتدائية. ويظهر بوضوح أن درجة الفساد في البلد ترتبط بشكل عكسي مع نسبة إكمال الدراسة الابتدائية.

النتائج المتحصل عليها تبين أن نوعية الخدمات الحكومية تصبح أكثر سوء كلما كانت درجة الفساد أكبر. حيث تسوء الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة. ومن ثم فان الفساد لا يعمل على تشويه تركيب الإنفاق الحكومي باتجاه تخفيض الإنفاق الصحي والتعليمي فحسب ، بل يؤدي إلى تدني نوعية تلك الخدمات أيضاً.

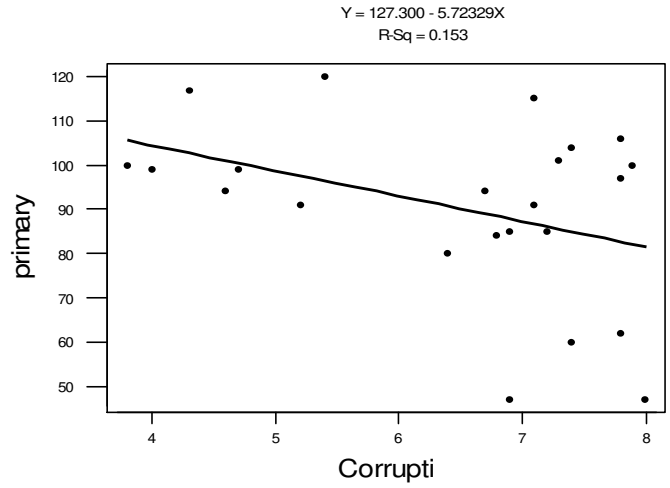

الشكل ١
علاقة الفساد بوفيات الأطفال والرضع

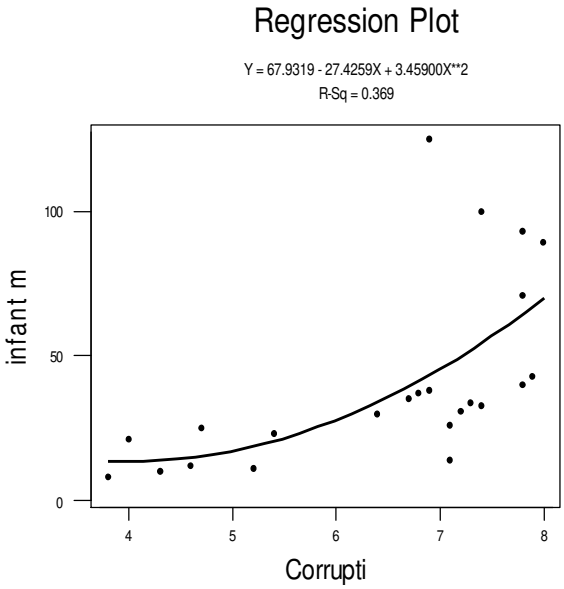

الشكل ٢
علاقة الفساد بإكمال الدراسة الابتدائية

ولغرض الإجابة عن التساؤل فيما إذا كان الفساد يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الحكومية وتسريع الأعمال أم إنه يؤدي إلى إعاقة العمل وإضافة تعقيدات أخرى، فقد تم استخدام بيانات المقطع العرضي للعام ٢٠٠٦ لمؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية والذي تم تعديله بالطريقة الموصوفة سابقا كمتغير مستقل. أما المتغير المعتمد فكان عدد الأيام اللازمة لبدء نشاط الأعمال (Time Required To Start Business (Days)) كمؤشر ممثل لكفاءة الأداء الحكومي و تم اقتباسه من النشرة الإحصائية (Key Development and Data Statistics) التي تصدر على موقع البنك الدولي.

وقد تبين أن أفضل توفيق للمشاهدات مثلته الدالة التربيعية والتي يظهرها الشكل ٣، والذي يقيس محوره العمودي عدد الأيام اللازمة لبدء الأعمال، بينما يقيس محوره الأفقي درجة الفساد المعدلة. وبرغم عدم معنوية التقدير إلا أن العلاقة الظاهرة تبين أن للفساد دور في تسهيل الأعمال وزيادة كفاءة تقديم الخدمات الحكومية عند مستويات الفساد المنخفضة، في حين إنه يعمل على إعاقة الأعمال وتدنية كفاءة تقديم الخدمات الحكومية عند مستويات الفساد المرتفعة. فالفساد قد يكون ثاني أفضل استجابة رشيدة في مواجهة بيروقراطية عاجزة أو مسؤولين حكوميين غير أكفاء، وقد يعمل الفساد كوسيلة لإنفاذ العقود في بيئة يكون فيها حكم القانون ضعيفا، وفي هذا السياق يطلق على الرشاوى "نقود التعجيل" أو "التليين"، أو عندما تقدم الرشوة للموظفين لغرض دفعهم لتجاوز قواعد تنظيمية قد تكون غير كفوءة أو ازدواجية أو لا لزوم لها ولا ينظر إليها على أنها معقولة فقط، بل على أنها تزيد من الكفاءة في تقديم خدمات أسرع وأكفاء في الحالات التي تكون التعقيدات الروتينية أو سيطرة الدولة على الاقتصاد آخذة بخناق النشاط الاقتصادي، أو عندما يكون الطلب على الخدمات الحكومية أكبر من قدرة البيروقراطية على مواكبته، وهذا الأمر يحصل في الدول ذات مستويات الفساد المنخفض. ولكن إذا ولد دفع الرشاوى نزعة جديدة لدى

البيروقراطيين لإدخال تأخيرات جديدة أو قيود تنظيمية إضافية لزيادة ما يحصلون عليه من الرشاوى فان الآثار الصافية لذلك تكون سلبية على كفاءة تقديم الخدمات الحكومية، وتصبح نقود التعجيل أحد أخطر أسباب التأخير وعدم الكفاءة، وهذا ما يظهر عند مستويات الفساد العالية.

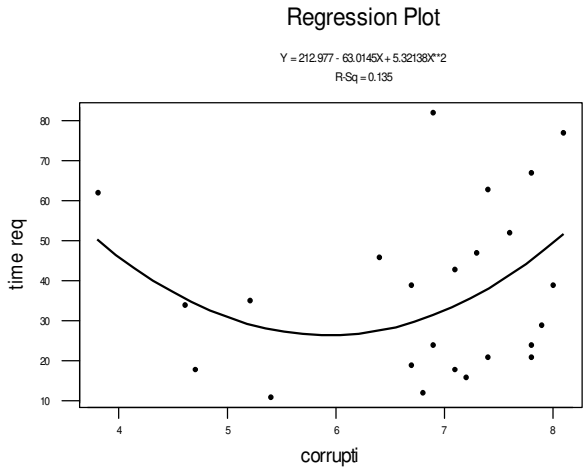

الشكل ٣
علاقة الفساد بعدد الأيام اللازمة لبدء نشاط الأعمال

الاستنتاجات

١. أظهرت النتائج أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على تخصيص الموازنة، فتبين أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي تنخفض مع تزايد الفساد. كما ظهر أن عدة أنواع من الإنفاق الحكومي تتناقص بشكل معنوي مع تزايد الفساد. فنسبة الإنفاق على الخدمات العمومية العامة، والنظام العام وشؤون السلامة العامة، والشؤون الاقتصادية، والصحة، والترفيه والثقافة والدين، والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي تتناقص مع تزايد الفساد.
٢. تبين أن الفساد يشوه تركيبة الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة باتجاه زيادة حصة نفقات الدفاع والتسلح، والتي يسهل فيها جباية الرشاوى، في حين تنخفض حصة التعليم والصحة التي يصعب جمع الرشاوى فيها.
٣. وجد أن مؤشر الفساد يؤثر بشكل سلبي على حصيلة الضرائب. فقد تبين أن حصيلة إجمالي الضرائب وحصيلة الضرائب المباشرة (وهي ضرائب الدخل، والأجور، والملكية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتأثر سلباً بمؤشر الفساد، وان أكثر أنواع الضرائب المباشرة تأثراً بالفساد كانت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية. في حين لم تبدِ حصيلة الضرائب غير المباشرة أي استجابة لمؤشر الفساد.
٤. وقد أثبتت نتائج الانحدار أيضا تأثر الهيكل الضريبي بمؤشر الفساد باتجاه تخفيض حصة الضرائب المباشرة. فقد وجد أن إيرادات الضرائب المباشرة (وهي الضرائب الدخل، والأجور، والملكية) كنسبة من إجمالي الضرائب تتأثر بشكل سلبي بمؤشر الفساد. وإن أكثر أنواع الضرائب تأثرا بالفساد هي الضرائب على الدخل والأرباح

والمكاسب الرأسمالية. في حين ظهر أن حصة الضرائب على السلع والخدمات، وهي من الضرائب غير المباشرة تتزايد مع تزايد مؤشر الفساد. ولم يثبت أي تأثير معنوي لمؤشر الفساد على الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، بالرغم من أن التأثير كان في الاتجاه الصحيح.

٥. تبين أن نوعية الخدمات الحكومية تصبح أكثر سوء كلما كانت درجة الفساد أكبر. حيث تسوء الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة. ومن ثم فان الفساد لا يعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي وتشويه تركيبه باتجاه تخفيض الإنفاق الصحي والتعليمي فحسب، بل يؤدي إلى تدني نوعية الخدمات الحكومية المقدمة أيضاً.

٦. تبين أن للفساد دوراً في تسهيل الأعمال ومن ثم رفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية في الدول ذات مستويات الفساد المنخفضة، في حين انه يعمل على إعاقة الأعمال، ومن ثم تدنية كفاءة تقديم الخدمات الحكومية في الدول ذات مستويات الفساد المرتفعة.

المضامين السياسية

إن محاربة الفساد تعد وسيلة مهمة من وسائل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتأمين تدخل ناجح للحكومة في النشاط الاقتصادي، إذ إن تدنية مؤشرات الفساد تسهم بشكل معنوي في تأمين قدر أكبر من الحصيلة الضريبية (وخاصة الضرائب المباشرة التصاعدية) وقدر اكبر من الإنفاق العام (وخاصة في أنواع الإنفاق المنتج في الميدان الصحي والتعليمي). فضلا عن مساعدته على تطوير التنمية البشرية من خلال تخفيض وفيات الأطفال وتحسين نسبة إكمال الدراسة الابتدائية.

ركز هذا البحث على المشكلة من حيث آثارها ولم يركز على الحل ،إلا أن النتائج التي توصل إليها يمكن أن تعطي بعض المؤشرات.

ولعل من الوسائل المهمة في محاربة الفساد في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اتخاذ التدابير المناسبة في السياسة الاقتصادية والتشديد على إعادة تَخصيص الإنفاق الحكومي من الدفاع نحو التعليم والصحة. فضلا عن أهمية قيام واضعي الموازنة بمراجعة تخصيص الموازنة المخصصة للدفاع، والأغراض الموجهة إليها تلك التخصيصات، حيث إن الفساد يرتبط بهذا النوع من التخيصصات بشكل كبير. ومن ثم فان محاربة الفساد لا تتم بدون قيام الحكومة بتصحيح طريقة عملها.

المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

١. روز- اكرمان، سوزان، ٢٠٠٠، "الاقتصاد السياسي للفساد"، في، كيمبرلي آن اليوت، (محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، الفصل الثاني

٢. عبد الفضيل، محمود،" مفهوم الفساد ومعاييره"، في، مركز دراسات الوحدة العربية، (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، الفصل الأول.

٣. العبد، جورج، "العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية"، في، مركز دراسات الوحدة العربية، (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، الفصل الخامس.

٤. ماورو، باولو، ١٩٩٧، "تأثير الفساد على النمو و الاستثمار والإنفاق الحكومي: تحليل مقارن فيما بين البلدان"، في، كيمبرلي آن اليوت، (محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، الفصل الرابع.

٥. اليوت، كيمبرلي آن، "الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات"، في، كيمبرلي آن اليوت، (محرر)، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، الفصل العاشر.
٦. اليوسف، يوسف خليفة، ٢٠٠٤، "دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة"، في، مركز دراسات الوحدة العربية، (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، الفصل السادس عشر.

ثانياً- المراجع باللغة الانكليزية

1. Delavallade, Clara, 2005,"Public Expenditure in Developing Countries how Corruption Influences its Amount and Allocation", (http://roses.univ-paris1.fr/evenements/papiers/CD_250205.pdf)
2. International Monetaey Fund ,(2008),World Economic and Financial Surveys , RegionalEconomicOutlook,middleeastandcentralAsia,(www.imf.org/external/pubs/ft/reo/reorepts.aspx?ddlyear=2008&ddRegi=ons=9)
3. International Monetaey Fund,(2009),Government Financial Statistics ,(www.imfstatistics.Org/gfs)
4. Lambsdorff, johann,(1999),"corruption in Empirical Research-A Reviw", (www.icgg.org/downloads/contribution05-lambsdorff.pdf).
5. Lambsdorff, Johann, 2005,"Consequences and Causes of Corruption – What do We Know from a Cross Section of Countries?" Diskussionsbeitrag Nr. V-34-05, (www. icgg.org/downloads/Causes and Consequences of Corruption –Cross-Section.pdf)
6. Mauro, Paolo, 1998,"Corruption: Causes, Consequences, and Agenda for Further Research", Finance and Development, (www.worldbank.org/fandd/english/0398/articles/0/0398.htm).
7. Tanzi, Vito and Davoodi, Hamid, 1997,"Corruption, Public Investment, and Growth", IMF Working Paper, 97/139, (http://roses.univ-paris1.fr/evenements/papiers/CD_250205.pdf)
8. Tanzi, Vito, (1998), " Corruption Around the world, Causes, Consequences , Scope, and Cures, " IMF Staff Papers , Vol.45, no.4.
9. Tanzi, Vito & Davoodi, Hamid, 2000,"Corruption, Growth, and public Finances", IMF Working Paper, 00/182.
10. Transparency International, 2004, 2004 Transparency International Corruption Perceptions Index, (www.trasparency.org/ policy_ research/surveys_indices/cpi/2004)
11. Transparency International, 2005, 2005 Transparency International Corruption Perceptions Index, (www.trasparency.org/ policy_ research/surveys_indices/cpi/2005)
12. Transparency International, 2006, 2006 Transparency International Corruption Perceptions Index, (www.trasparency.org/ policy_ research/surveys_indices/cpi/2007)
13. Transparency International, 2007, 2007 Transparency International Corruption Perceptions Index, (www.trasparency.org/ policy_ research/surveys_indices/cpi/2007)
14. United Nations, National Accounts Main Aggregates Database (http://unstats.un.org/unsd/snaama/countryList.asp)
15. World Bank, Key Development and Data Statistics, (http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20535285%7EmenuPK:1192694%7EpagePK:64133150%7EpiPK:64133175%7EtheSitePK:239419,00.html)